اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

و

المعهد الوطني للإحصاء بتونس

السجل الإحصائي للمؤسسات

نموذج تونس

سبتمبر ٢٠١٦

يأتي إعداد هذه الدراسة ضمن سعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في العمل على تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج ونشر بيانات الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة، وتحسين نوعية وتوقيت الإحصاءات الاقتصادية من خلال تحديث البنية التحتية واستيفاء المعايير الدولية والالتزام بالتوصيات الدولية. عمّان، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠١٥.

وتأتي هذه الدراسة ضمن سلسلة من الأنشطة تقوم بها الاسكوا تنفيذا لتوصيات اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية عشرة الموجهة إلى الإسكوا تضمين برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ القضايا المتعلقة بالسجلات التجارية. اذ اصبح تطوير السجلات التجارية الإحصائية ضرورة ملحة حيث يعكس السجل الواقع الاقتصادي الوطني ويساعد على فهم حركيّته المتواصلة ولتطوير مؤشرات ظرفية أو هيكلية لفهم النسيج الاقتصادي.

تهدف الدراسة الى استعراض التوجيهات العالمية التي أصدرتها الأمم المتحدة حول بناء سجل إحصائي للمؤسسات وكيفية تطبيقها في الدول العربية مع اخذ النموذج التونسي كإحدى المبادرات الناجحة والمتماشية مع التوصيات الدولية في هذا المجال.

وقام باعداد النسخة الأولى حول النموذج التونسي خبير الإحصاءات الاقتصادية في المعهد الوطني للإحصاء بتونس السيد حسن العرعوري، مدير سجل المؤسسات والمسوح الاقتصادية، المديرية المركزية لإحصائيات المؤسسات وعمل على اعداد النسخة النهائية فريق الإحصاءات الاقتصادية في الإسكوا المؤلف من وفاء أبوالحسن، عمر هاكوز وماجد حمودة.

ويود فريق العمل تقديم الشكر إلى المشاركين من الدول العربية والخبراء المستقلين ومنظمات الأمم المتحدة الذين شاركوا في ورشة العمل الاقليمية حول سجلات الأعمال الإحصائية للبلدان العربية عمان – الأردن، ٢٦ – ٢٩ أيلول/سبتمبر ومكاتب الإحصاء الوطنية لتوفير المعلومات التي تم استيفاؤها في الاستبيان الخاص الذي اعدته شعبة الإحصاء بالإسكوا .

المحتويات

السجل الإحصائي للمؤسسات : الأهداف والاستعمالات والاعتبارات الرئيسية ٦
مقدمة : ٧
١.أهداف السجل ٧
١,١.التغطية ٧
١,٢.الجود ة ٧
١,٣.المرجعية ٨
2.استعمالات السجل ٨
٢,١. تعريف ومتابعة الوحدات الإحصائية ٩
2.2. قاعدة تنسيق وانجاز المسوح الاقتصادي ٩
2.3. قاعدة لإنتاج مؤشرات احصائية ٩
2.4. قاعدة لإدماج المصادر الإدارية ١٠
٣. الاعتبارات الرئيسية لإحداث وتحيين السجل الإحصائي للمؤسسات ١٠
٣,١. اعتبارات تخص الإدارة المشرفة على السجل ومهامّها ١٠
٣,٢. اعتبارات تخصّ الإطار القانوني ١١
٣,٣. اعتبارات تخص التصانيف والمفاهيم ١٢
٣,٤. اعتبارات تخص الشمولية ١٢
٣,٥. اعتبارات تخص النسخ الحيّة والمتجمّدة من السجل ١٣
٣,٦. اعتبارات تخص التعامل مع المسوح ١٣
٣,٧.اعتبارات تخص النشر و إنجاز الدراسات ١٤
التجربة التونسية في مجال السجل الإحصائي للمؤسسات ١٦
توطئة ١٧
١. الإطار القانوني لإحداث السجل التونسي للمؤسسات ١٧
٢. الأهداف من إنشاء السجل ٢٠
٣. المصادر الإدارية المستعملة ٢٠
4. الأعمال الدورية للسجل ٢٢
4.1. مقاربة المعطيات ٢٣

4.2. إسناد المعرف الإحصائي ٢٥
٤,٣. ترميز المتغيرات ٢٥
4.4. تحيين السجل و إصدار النسخة السنوية ٢٧
4.5. تحيين مستودع البيانات (datawarehouse) ٢٧
٥. مراقبة و تحسين جودة السجل ٢٧
٥,١. وضعية النشاط (مؤسسة ناشطة أو مغلقة) ٢٧
٥,٢. العنوان ٢٨
٥,٣. النشاط الرئيسي ٢٨
٥,٤. عدد الأجراء ٢٩
٥,٥. رقم المعاملات ٢٩
٦. محتوى السجل ٣٠
٧. التنسيق بين التصانيف الإدارية و التصانيف الإحصائية ٣١
٧,١. التصانيف الإدارية المستعملة ٣١
٧,٢. التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية ٣٢
٧,٣. أهمية توحيد التصانيف في العمل الإحصائي. ٣٣
٨. استعمال السجل كقاعدة لسحب العيّنات و تقدير نتائج المسوح الاقتصادية ٣٤
٩. سجلّ فروع المؤسسات ٣٦
١٠ النشريات و الدراسات ٣٨
10.1. النشرية السنوية الخاصة بإحصائيات سجل المؤسسات ٣٨
10.2. الدراسات الاقتصادية ٣٩
الخلاصة و التوصيات ٤١

قائمة الجداول

جدول ١ : المصادر الإدارية المستعملة لتحيين السجل ٢١

جدول ٢ : تصانيف الأنشطة الاقتصادية المستعملة في المصادر الإدارية..... ٣٢

جدول ٣: قائمة المسوح الاقتصادية..... ٣٦

قائمة الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي ١ : مراحل تحيين السجل في نسخته الإدارية..... ٢٣

رسم توضيحي ٢ : النشرية السنوية للسجل بموقع واب المعهد ٣٩

رسم توضيحي ٣ : النشرية الخاصة بدراسة حركية المؤسسات بموقع واب المعهد ٤٠

المحور الأول

السجل الإحصائي للمؤسسات : الأهداف والاستعمالات والاعتبارات الرئيسية

مقدمة :

مع تزايد الطلب على احصائيات اقتصادية دقيقة حسنة التوقيت ومناسبة للاحتياجات السياسية العامة المتغيرة، لم تعد المؤشرات الإحصائية المستخرجة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من تعدادات المنشآت كافية. فكلفتها وتباعدها الزمني وعدم إلمامها بديمغرافية المؤسسات جعلت أجهزة الإحصاء تسعى إلى استبدالها بسجلات إحصائية تعتمد بالأساس على مصادر إدارية مجانية وذات تغطية شاملة وبيانات مفصلة ودقيقة ومحدثة تمكن من سرعة إنتاج مؤشرات إحصائية حول النسيج الاقتصادي. وبالرغم من أن الملفات الإدارية أعدت في الأصل لأهداف إدارية وتستعمل تصانيف ومفاهيم غير إحصائية، إلا أن أجهزة الإحصاء طورت منهجيات احصائية لتطويع هذه الملفات وجعلها مصادر لتحديث سجلات إحصائية للمؤسسات وذلك أساسا لسحب العينات واستخراج المؤشرات الإحصائية حول ديمغرافية المؤسسات.

١. أهداف السجل

تتمثل أهم أهداف السجل في التغطية والجودة والمرجعية:

١,١. التغطية

يغطي السجل عموما جميع الوحدات الاقتصادية (مجمعات و مؤسسات وفروع) الناشطة في الاقتصاد الوطني. وتشير توصيات دليل السجلات الإحصائية للمؤسسات، أنه إذا استوجب ذلك تكلفة كبرى أو في حالة عدم توفر مصادر إدارية تغطي المؤسسات الصغرى مثلا، فيمكن أن يغطي السجل فقط المؤسسات التي تساهم في القسط الكبر من الناتج القومي.

١,٢. الجودة

تتطور وتتحسن جودة سجل المؤسسات كلما تطابقت بياناته مع الواقع. ؤيمكن قياس هذا التطابق

بالاعتماد على المؤشرات التالية :

- نسبة المؤسسات الغير ناشطة فعليا : نتيجة لتأخر تصاريح التوقف عن النشاط ، توجد مؤسسات ناشطة "إداريا" ولكنها غير ناشطة "إحصائيا" ولذلك يستوجب وضع منهجية لقياس نسبة هذه المؤسسات في السجل ولما لا تقدير احتمال نشاط كل مؤسسة في السجل.
- مدى دقة العناوين وصحتها
- مدى دقة ومطابقة النشاط الاقتصادي الرئيسي للمؤسسة مقارنة مع النشاط الفعلي

١,٣. المرجعية

السجل الإحصائي للمؤسسات هو المرجع المركزي لـــ:

- التنسيق الإحصائي : معرف المؤسسة (وطني أو موحد أو مشترك) والتصانيف الإحصائية هما وسيلتان لتنسيق البيانات الفردية الخاصة بالمؤسسة،
- سحب العينات : نظرا لكونه القاعدة الأشمل ولاحتوائه على وحدات وتصانيف إحصائية، يمثل السجل القاعدة المركزية لسحب العينات وتعميم نتائجها،
- التنسيق بين المسوح،
- تقديم مؤشرات إحصائية حول ديمغرافية المؤسسات.

٢. استعمالات السجل

تتعدد استعمالات السجل حسب مدى تغطيته وكذلك حسب جودة المتغيرات الإحصائية. وللسجل عموما خمسة استعمالات رئيسة :

٢,١. تعريف ومتابعة الوحدات الإحصائية

يعتمد السجل على ملفات تحتوي على وحدات ادارية يتم تحويلها حسب المفاهيم الاحصائية إلى وحدات احصائية. فبالرغم من أن كلتا الوحدتين متساويتين في أغلب الحالات (وحدة ضريبية =مؤسسة و وحدة محلية =فرع) إلا أنه في حالات المؤسسات الكبيرة والمعقدة، يطور المشرفون على السجل طريقة لمعالجة (profiling) البيانات الادارية المتعلقة بها للتمكن من تطبيق المفاهيم الاحصائية.

٢,٢. قاعدة تنسيق وانجاز المسوح الاقتصادي

يعتبر سحب العينات للمسوح الهيكلية والظرفية حول المؤسسات من أهم استعمالات السجل وذلك نظرا لاحتوائه على متغيرات السحب ومتغيرات التعميم. وهو يساهم عبر كونه القاعدة المركزية لجميع المسوح حول المؤسسات في التنسيق الاحصائي وتجنب مثلا استجواب نفس المؤسسة لأكثر من مرة في السنة. ويستوجب هذا الاستعمال متابعة وتحسين جودته عبر تحيينه بصفة متواصلة ومتابعة الإحداثات واضمحلال المؤسسات وكل تغيير في العنوان أو النشاط أو الحجم.

٢,٣. قاعدة لإنتاج مؤشرات احصائية

بالرغم من كونه أساسا قاعدة لسحب العينات، فإن تطوير منهجية لقياس وتحسين جودة السجل الاحصائي للمؤسسات يجعل منه قاعدة لاستخراج احصائيات حول ديمغرافية المؤسسات. فيمكن مثلا متابعة عدد المؤسسات وعدد المشتغلين وأرقام المبيعات والصادرات والواردات وإحداثات المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي والحجم والمحافظة والكيان القانوني وغيرهم من المتغيرات الإحصائية المتواجدة في السجل.

٢,٤. قاعدة لإدماج المصادر الإدارية

نظرا للطلب المتنامي على الإحصائيات الاقتصادية وامتناع المؤسسة على الإدلاء بمعلومات صرحت بها مسبقا للمصالح الإدارية فقد يتضمن السجل الإحصائي للمؤسسات لمعطيات متأتية من مصدرين أو أكثر و هو ما يجعلة قاعدة لإنشاء جداول مرور بين مختلف المعرفات المسندة للمؤسسة وقاعدة لإدماج بيانات متأتية من مصادر إدارية متعددة.

٣. الاعتبارات الرئيسية لإحداث وتحيين السجل الإحصائي للمؤسسات

لضمان استقرار السجل وتحقيق الأهداف التي أحدث من أجلها، يحدّد دليل السجلات الإحصائية للمؤسسات لسنة ٢٠١٥ مجموعة من الاعتبارات الرئيسية منها ما يتعلق بالتخطيط والتنظيم والقانون ومنها كذلك ما يخصّ الجانب المعلوماتي.

٣,١. اعتبارات تخص الإدارة المشرفة على السجل ومهامّها

تتعامل عادة الإدارة المشرفة على السجل الإحصائي للمؤسسات مع العديد من المتدخلين. فهي على علاقة مباشرة ومستمرّة مع الإدارات مصادر البيانات وتوفر وتنسّق عيّـنات جميع المسوح الاقتصادية الهيكلية والظرفية داخل معهد الإحصاء وخارجه كما تشارك المشرفين على التصانيف في مراجعتها وتطبيقها في المجال الاقتصادي. ونظرا لتعدد المتدخلين وبهدف تسهيل التعاملات المرتبطة بالتصرف في السجل، يستحسن أن يتواجد السجل الإحصائي للمؤسسات، ضمن مصلحة أو إدارة تابعة للمعهد الوطني للإحصاء ذات علاقة "أفقية" ببقية المصالح أو المديريات، تتمثل مهامها الأساسية في ما يلي:

- دراسة محتوى ومدى تغطية المصادر الإدارية للوحدات الإحصائية ووضع إطار قانوني يمكّن من استعمال هذه المصادر لإحداث وتحيين السجل،

- تحديد وتوثيق المصطلحات بالتناسق مع المعايير الوطنية والدولية،
- تطوير منهجيات مقاربة المعرّفات وترميز المتغيّرات حسب التصانيف الإحصائية،
- توثيق المصادر والمنهجيات والمتغيّرات

٣,٢. اعتبارات تخصّ الإطار القانوني

لتنظيم تعاملات إدارة السجل مع مختلف الهياكل الإدارية وضمان استمرارية تدفق البيانات الفردية حول المؤسسات، ينبغي وضع إطار قانوني ينصّ على ما يلي:

- تمكين الجهاز الإحصائي من النفاذ الى جميع المعطيات الفردية،
- تحديد الجهات المسؤولة على عملية التزويد وتحديد التواريخ والتصانيف والمفاهيم الإدارية المتّبعة،
- علويّة السرّ الإحصائي مقارنة بالسرّ الجبائي أو السرّ البنكي و غيرها من الأسرار وذلك لتجاوز الإشكاليات المتعلقة بتضارب القوانين المتعلقة بالسرّ المهني،
- الجهاز الإحصائي مطالب بحماية المعطيات الفردية و عدم استعمالها لغايات لها علاقة بالمراقبة الجبائية أو الاجتماعية أو المالية.

وللإشارة فقد تضمّن دليل التنظيم الإحصائي الصادر من قبل شعبة الإحصاء للأمم المتحدة في باب تقاسم المعلومات الإدارية ما يلي:

- مهما كانت نوعية المعلومات المتقاسَمة بين الإحصائيين ومحصلي الضرائب، ينبغي أن تسير هذه المعلومات في اتجاه واحد فقط – أي من السلطات الضريبية إلى الإحصائيين؛
- لإقناع محصلي الضرائب بتقاسم المعلومات بملء إرادتهم وبروح التعاون، لا بد أن يُقدّم الإحصائيون إلى السلطات الضريبية خدمة ما، بحيث لا تنطوي هذه الخدمة على تضحية بأي من الضمانات الحيوية المتعلقة بالسرّية؛

٣,٣. اعتبارات تخص التصانيف والمفاهيم

يعتمد السجل الإحصائي للمؤسسات بالأساس على ملفات إدارية أحدثت لأهداف غير إحصائية وهي في أغلب الحالات تتبع مفاهيم وتصانيف إدارية. ولتجاوز هذا الإشكال من جهة وتطور التصانيف الإحصائية من جهة أخرى، يقوم المشرفون على السجل بجملة من الإجراءات من أهمّها:

- التنسيق الإحصائي عبر توحيد المعطيات الأساسية باستعمال تصانيف ومصطلحات إحصائية متعارف عليها،
- فهم جيد لكل متغيرة إدارية ولحدود استعمالاتها،
- إحداث جداول مرور بين المتغيرات الإدارية والمتغيرات الإحصائية تتضمن الرمز الإداري والرمز الإحصائي واحتمال المرور،
- التنسيق مع الهياكل الإدارية وحثّها على استعمال التصانيف الإحصائية وخاصة إذا كانت لا تتعارض مع أهدافها الإدارية،
- عند إحداث تصنيف إحصائي جديد أو تحيين تصنيف قديم، يقع ترميز المتغيّرة المعنيّة بالتصنيفين القديم والجديد لفترة وقتية (٥ سنوات مثلا).

٣,٤. اعتبارات تخص الشمولية

يشمل السجل العديد من الوحدات الإحصائية من أهمها المؤسسة وفروعها وكلما زادت المصادر الإدارية وتنوع مجال تغطيتها ومحتواها واعتمدت على معرّفات موحّدة أو مشتركة إلا وأصبحت تغطية السجل أحسن وأشمل. وعلاوة على ذلك، يجدر الإشارة إلى أن عاملي الكلفة وتوفّر الموارد البشرية المختصة يعتبران الأكثر تأثيرا على مدى تغطية سجل المؤسسات. وتشير التوصيات في دليل السجلات الإحصائية للمؤسسات أنه إذا تطلّب تغطية المؤسسات الصغرى أو الصغيرة مثلا كلفة كبيرة فيمكن الاكتفاء في مرحلة أولى بتغطية المؤسسات الهامّة.

ولقياس مدى شمولية السجل، يمكن إجراء مقارنات بين الإحصائيات المستخرجة من السجل مع مثيلاتها المستخرجة من مسح البطالة مثلا وذلك باستعمال منهجية (Residual balance techniques) : المسح يغطي جميع الأعراف (المؤسسات المشغلة) والعملة المستقلين (المؤسسات الفردية) سواء كانوا مسجلين في الإدارة أو غير مسجلين، أما السجل فهو يغطي فقط الوحدات المسجلة في الإدارات المتعامل معها.

٣,٥. اعتبارات تخص النسخ الحيّة والمتجمّدة من السجل

تمرّ البيانات من نسختها الإدارية إلى نسختها الإحصائية عبر نوعين من السجلات. يتمثل النوع الأول في السجل الحيّ وهو عبارة عن قاعدة بيانات متحركة تتغير مع كل تحيين لإحدى خصوصيات المؤسسات الواردة في الملفات الإدارية. أمّا النوع الثاني، المعتمد في العمليات الإحصائية، فهو السجل المجمّد الذي يعتبر صورة للسجل الحي مرتبطة بتاريخ مرجعي محدد مشترك بين السجلات المجمّدة كل سنة أو كل سداسي أو كل ثلاثي. ونتيجة لهذه الخصوصية المتعلقة بسجلات المؤسسات، يجب أن يأخذها مصمّمو هيكلة قواعد البيانات بعين الاعتبار.

٣,٦. اعتبارات تخص التعامل مع المسوح

مهما تعددت استعمالات السجل، يبقى الهدف الرئيسي أنه يمثل قاعدة بيانات لسحب عينات المسوح الاقتصادية الهيكلية والظرفية داخل معهد الإحصاء وخارجه وذلك:

- لوجود متغيرات للسّحب ومتغيرات لتعميم النتائج.
- لوجود متغيرات تساعد على التنسيق بين المسوح و تفادي استجواب نفس المؤسسة في عدة مسوح في نفس السنة.

ولكونه أداة تنسيق بين المسوح، وجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية عند تصميم قواعد المعطيات:

- تسجيل وضعية النشاط لكل مؤسسة مستجوبة حسب المسح : وضعية نشاط أو مغلقة نهائيا أو وقتيا (عدم نسيان التاريخ)،
- تسجيل وضعية الإجابة حسب المسح : استجواب أو رفض أو موعد،
- تسجيل جودة العنوان : عنوان غير معروف أو مؤسسة غير معروفة في العنوان،
- الأخذ بعين الاعتبار نتائج المسوح في المتغيرات المشتركة : العنوان و النشاط و الحجم.

٣,٧. اعتبارات تخص النشر و إنجاز الدراسات

عادة ما يمثل السجل الإحصائي للمؤسسات القاعدة الأكثر شمولية وجودة وتمثيلية للنسيج الاقتصادي وهو ما يجعل منه قاعدة لنشر إحصائيات رسمية حول عدد المؤسسات الناشطة والمحدثة والمضمحلة حسب الحجم والنشاط الاقتصادي والعنوان والصيغة الجبائية وغيرها من متغيرات إحصائية تخصّ المؤسسة والفروع.

ويأتي نشر المؤشرات الإحصائية المستخرجة مباشرة من السجل عبر مراحل بالتنسيق مع المشرفين على المؤشرات الإحصائية الأخرى مثل إحصائيات التشغيل والتجارة الخارجية والحسابات القومية. وتلتزم عملية النشر بقانون الإحصاء وذلك بعدم نشر معلومات تمكّن من التعرّف على أي مؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعلاوة على نشر الإحصائيات، ترد على المشرفين على السجل مطالب من الباحثين ومنظمات وطنية ودولية وذلك بهدف السماح للنفاذ إلى قاعدة المعطيات لإنجاز دراسات اقتصادية حول حركيّة المؤسسات مثلا أو إحداثات الشغل والانتاجية وارتباط المؤسسات بالسوق العالمية وغيرها من المواضيع التي تستوجب معطيات فردية حول المؤسسات. ولكونها دراسات ذات أهداف إحصائية بحتة وجب وضع إطار قانوني ينظم هذا النفاذ تراعى فيه مقتضيات السرّ الإحصائي.

المحور الثاني

التجربة التونسية في مجال السجل الإحصائي للمؤسسات

توطئة

إن وجود سجل إحصائي للمؤسسات يعكس الواقع الاقتصادي الوطني و يساعد على فهم حركيّته المتواصلة أصبح ضرورة ملحة، إذ لا يمكن تطوير مؤشرات ظرفية أو هيكلية لفهم النسيج الاقتصادي بدون وجود سجل إحصائي للمؤسسات ذا جودة يحيّن بصفة دورية حسب المبادئ التوجيهية الدولية. وفي هذا الإطار، انطلقت تجربة تونس في مجال السجل الإحصائي للمؤسسات منذ سنة ١٩٩٤ بسن إطار قانوني يمكن المعهد الوطني للإحصاء من النفاذ إلى جميع المعطيات الفردية المتوفرة لدى الهياكل العمومية و ذلك بغرض إحداث وتحيين سجل شامل لكافة المؤسسات ولفروعها. وقد أحدث السجل الأول لسنة ١٩٩٦ بالاعتماد على الجذاذات الإدارية المتوفرة لدى الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وانطلاقا من سنة ٢٠٠٩ و بعد إنجاز برنامج توأمة مع معهد الإحصاء الإيطالي، تمت إضافة مصادر إدارية جديدة و تطوير منهجية إحصائية لتقدير أهم متغيرات السجل (وضعية النشاط والعنوان والنشاط الاقتصادي وعدد الأجراء). ويعتبر اليوم السجل الإحصائي للمؤسسات القاعدة الأكثر شمولية للمؤسسات في تونس و يستعمل أساسا :

- ✓ لاستخراج العينات لجميع المسوح الاقتصادية داخل المعهد و خارجه
- ✓ إصدار نشرية سنوية حول هيكلة القطاع الخاص و ديمغرافية المؤسسات
- ✓ القيام بدراسات حول حركية المؤسسات و خلق مواطن الشغل

١. الإطار القانوني لإحداث السجل التونسي للمؤسسات

تم إرساء السجل الإحصائي للمؤسسات بالمعهد الوطني للإحصاء وفقا للأمر عدد ٧٨٠ المؤرخ في ٤ أفريل ١٩٩٤ والمتعلق بإحداث سجل وطني للمؤسسات. و قد قام المعهد الوطني للإحصاء بوضع النواة الأساسية لهذا السجل بالتعاون مع الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي باعتبارهما يمتلكان السجلين الأكثر شمولية حول المؤسسات. و تعود أول نسخة من السجل الوطني للمؤسسات إلى سنة ١٩٩٦ حيث يتم تحيينها سنويا. ويعتبر السجل القاعدة الأكثر شمولية للمؤسسات في تونس لاحتوائه على جميع أصناف المؤسسات:

- الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة،
- الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين،
- المشغلة وغير المشغلة،
- المعتمدة على نظام محاسبي أو دون نظام محاسبي (نظام حقيقي أو تقديري).

الفصل 5 ـ يكلف المعهد القومي للإحصاء :

ـ بوضع النواة الأساسية للسجل الوطني للمؤسسات وتحيينه والتصرف فيه وإستغلال معطياته

الفصل 6 ـ يتم إعلام المعهد القومي للإحصاء بصفة منتظمة بكل إحداث أو تغيير يطرأ على المعلومات الخاصة بالسجل والمتعلقة بكل مؤسسة منصوص عليها في الفصل الثاني أعلاه وذلك من طرف مصالح وزارة المالية والصندوق القومي للضمان الإجتماعي وكل مؤسسة إدارية أو هيكل عمومي آخر لديه معلومات من الأصناف المذكورة في الفصل الرابع أعلاه.

وقد تم تدعيم هذا الأمر بسن قانون الإحصاء سنة ١٩٩٩ (قانون عدد ٣٢ المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٩ والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء) والذي يضبط المبادئ الأساسية للنشاط الإحصائي ويحدد هيكلة المنظومة الإحصائية ومهامها.

و ينص قانون الإحصاء، في فصله الثالث، على ضمان الاستقلالية التامة للمنظومة الإحصائية ممّا يخول لها القيام بمهامها في نطاق الحياد والموضوعية بعيدا عن كل أنواع الضغوطات.

الفصل 3 : تتمتع هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء بالإستقلالية العلمية وتقوم بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان. وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها وخزنها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيدة في نطاق الحياد والموضوعية.

كما تطرق الفصل الخامس من هذا القانون إلى التعريف بالسرّ الإحصائي و ضبط شروط استعمال المعطيات الفردية حيث يقتصر استعمالها على إنتاج الإحصائيات و يمنع استعمالها في أعمال ذات علاقة بالمراقبة الجبائية أو الاجتماعية.

الفصل 5 : يتمثل السر الإحصائي في عدم الكشف من قبل المصلحة التي تمتلك المعلومة عن المعطيات الشخصية المضمنة بإستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون وذلك قبل مرور ستين سنة ابتداء من تاريخ إنجاز التعدادات أو المسوحات أو مختلف العمليات الإحصائية الأخرى.

ولا يمكن إستعمال المعلومات الشخصية ذات الصبغة الإقتصادية أو المالية المدونة باستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون لغايات ذات علاقة بالمراقبة الجبائية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ولا تنطبق على المصالح الإحصائية التي تمتلك هذا النوع من المعلومات والإجراءات القانونية المتعلقة بحق الإطلاع على المعطيات المخول للمصالح الجبائية.

وفي كل الحالات لا يمكن إستعمال المعطيات الشخصية المتأتية من المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون إلا لأغراض إحصائية وأعوان الإحصاء مطالبون بإحترام السر المهني.

و من ناحية أخرى، و تسهيلا لعمل المنظومة الوطنية للإحصاء، نص قانون الإحصاء على حق النفاذ إلى جميع المعطيات المتوفرة لدى مختلف الهياكل الإدارية في نطاق العمل الإحصائي مع التأكيد على ضمان حماية سريّة المعطيات.

الفصل 7 : تحيل الإدارات والهياكل العمومية عند الإقتضاء إلى المعهد الوطني للإحصاء المعلومات المتوفرة لديها والتي تحصلت بمقتضى مهامها استجابة لأغراض إحصائية بحتة.

وتضبط طرق هذه الإحالة بمقتضى قرار من الوزير المشرف على قطاع الإحصاء.

وتخضع المعلومات المحالة في هذا الإطار إلى نفس الإجراءات الخاصة بالسرية والإستعمال المنصوص عليها بالفصل 5 من هذا القانون.

٢. الأهداف من إنشاء السجل

من أهم الأهداف التي قام عليها السجل الوطني للمؤسسات يمكن أن نذكر:

- حصر قائمة المؤسسات و متابعة تكوينها و اضمحلالها و اندماجها و جمع و تحيين البيانات المتعلقة بالمؤسسات: البيانات التعريفية و العنوان والنشاط الاقتصادي و الحجم (عدد الأجراء و رقم المعاملات) وتاريخ الإحداث و تاريخ الاضمحلال،
- العمل على تناسق وتوحيد المعطيات الأساسية حول المؤسسات باستعمال معرّفات وتصانيف ومواصفات إحصائية : النشاط والعنوان والحجم، ..
- استخدام سجل المؤسسات كقاعدة لسحب العينات وتقدير النتائج للمسوح الاقتصادية،
- نشر الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات (حسب الولاية، الصفة القانونية للمؤسسة، النشاط الاقتصادي الرئيسي، حجم المؤسسة...) ومتابعة ديموغرافية المؤسسات (تطور عدد المؤسسات المحدثة و المغلقة سنويا).

٣. المصادر الإدارية المستعملة

تم إنشاء السجل الإحصائي للمؤسسات بالاعتماد بالأساس على الجذاذات الإدارية الخاصة بالمؤسسات لدى الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللذين يتميزان

بالتغطية الأشمل للمؤسسات الفردية والمشغلة لأجراء. و لكن هذا لا ينفي التعرض لبعض الصعوبات جراء النواقص المسجلة في السجلات الإدارية، و نذكر منها:

- غياب معرّف موحّد للمؤسسة،
- تعدّد المفاهيم والتصانيف المستعملة من قبل مختلف الهياكل الإدارية،
- غياب أو تأخر عملية تحيين المعطيات و خاصة منها التي تخص عناوين المؤسسات أو نشاطها الاقتصادي،
- تعدّد طرق الكتابات،
- نقص المعلومات المفصّلة خاصة منها التي تخص نشاط المؤسسة.

ولحلحلة هذه الإشكاليات، قام المعهد بتطوير منهجيات إحصائية لمقاربة المعطيات وتقدير أهم المتغيرات في السجل. وبالإضافة إلى ذلك، عمل المعهد على تنويع مصادر تحيين السجل باستعمال نتائج مختلف المسوح الاقتصادية وتكثيف استعمال المصادر الإدارية، نذكر منها جذاذات المؤسسات الصناعية التي تديرها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد و بيانات التجارة الخارجية حول الواردات والصادرات التي تتصرف فيها الديوانة التونسية.

و فيما يلي جدول يلخص مختلف المصادر الإدارية المستعملة في السجل:

جدول ١ : المصادر الإدارية المستعملة لتحيين السجل

المصدر	أهم المتغيرات	الدورية	الشمولية (سنة ٢٠١٥)	المعرف	التصانيف
الإدارة العامة للأداءات	المعرف الاسم النشاط الرئيسي الأنشطة الثانوية العنوان الصيغة الجبائية رقم المعاملات حجم الأرباح أو الخسائر	ثلاثي	٧٠٠,٠٠٠ مؤسسة و ١٧,٠٠٠ فرعا	المعرف الجبائي	التصنيف الجبائي: العنوان والنشاط والصيغة الجبائية

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	**المؤجرين**	المعرف الاسم النشاط العنوان عدد الأجراء حجم الأجور	ثلاثي	١٢٠,٠٠٠ مؤجرا	رقم انخراط المؤجر	تصانيف خاصة بالصندوق: العنوان و النشاط
	العملة غير الأجراء (المستقلون)	المعرف الاسم النشاط العنوان	ثلاثي	٤٥٠,٠٠٠ مستقلا	رقم انخراط المستقل	المهنة والنشاط
	الأجراء	معرف المؤجر معرف الأجير الاسم العنوان تاريخ الميلاد رقم بطاقة التعريف الوطنية حجم الأجور	ثلاثي	١٠٠٠,٠٠٠ أجيرا	رقم انخراط الأجير ورقم انخراط المؤجر	العنوان
الديوانة (الجمارك)		المعرف قيمة الواردات و الصادرات حجم الواردات و الصادرات	شهري	٨,٠٠٠ مؤسسة	المعرف الجبائي	التصنيف الخاص بالتجارة الخارجية
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد		المعرف الاسم النشاط العنوان الحجم	سنوي	٦,٠٠٠ مؤسسة	معرف الوكالة	التصنيف الوطني للأنشطة
الشركة التونسية للكهرباء والغاز (في مرحلة المقاربة)		المعرف الاسم النشاط العنوان حجم لاستهلاك	شهري	١٨٠٠٠ عدادا ضغط متوسط و عالي ٣,٢٠٠ ألف عداد ضغط ضعيف	رقم العداد	تصانيف خاصة بشركة الكهرباء و الغاز

٤. الأعمال الدورية للسجل

يبيّن الرسم التالي المراحل الأساسية لعملية تحيين السجل بالاعتماد على المصادر الإدارية

والإحصائية و التي تتلخص فيما يلي:

- إدماج المصادر و مقاربة المعطيات،
- إسناد المعرّف الإحصائي،
- ترميز المتغيرات حسب التصانيف الإحصائية،
- إصدار السجل السنوي للمؤسسات،
- تحيين بنك المعطيات (قاعدة البيانات التي تحتوي على جميع المعطيات الموجودة في سجلات المؤسسات منذ سنة ١٩٩٦ إلى غاية آخر نسخة من السجل أي ٢٠١٥ حاليا).

رسم توضيحي ١ : مراحل تحيين السجل في نسخته الإدارية

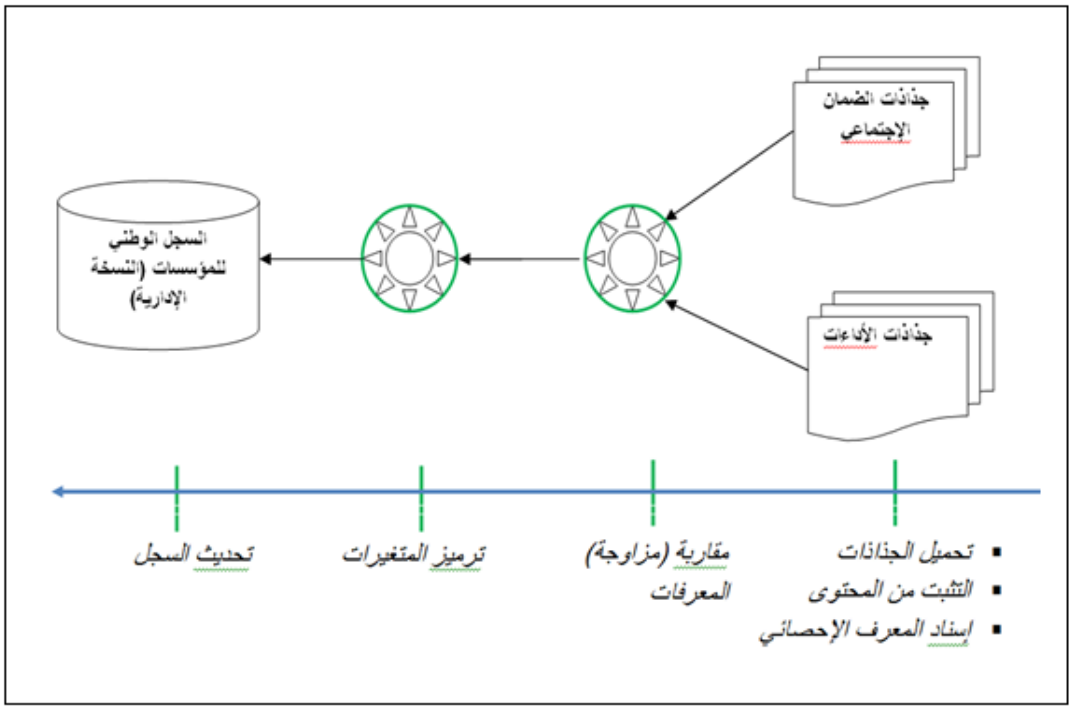

٤,١. مقاربة المعطيات

نظرا لعدم توفّر معرّف موحّد للمؤسسة فقد بات من الضروري اعتماد عملية المقاربة بين معرفات المؤسسة الواحدة. وتتمثل هذه العملية في إدماج الجذاذات المتوفرة لدى صندوق الضمان الاجتماعي (المؤجرين و العملة غير الأجراء) في جذاذات الإدارة العامة للأداءات، حيث تحتوي

سجلات المؤجرين على جميع "المؤسسات المشغلة" و تتم مقاربتها أساسا بالاعتماد على اسم المؤسسة والنشاط الرئيسي للمؤسسة و كذلك على العنوان. أما سجلات العملة غير الأجراء، فهي تشمل مؤسسات على ملك شخص واحد ولا تحتوي على أجراء و تكون عملية مقاربتها أسهل حيث تعتمد، إضافة إلى الاسم والنشاط والعنوان، على رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ ميلاد صاحب المؤسسة.

و تتم عملية المقاربة وفقا للمراحل التالية:

- **توحيد الكتابات:** تتم هذه العملية آليا باستعمال برمجية "SAS" و تشمل عدة متغيرات (الاسم والعنوان والنشاط الرئيسي للمؤسسة)
- **المقاربة الآلية:** تتم باستعمال المعرف الجبائي الموجود صلب سجلات صندوق الضمان الاجتماعي أو بالاعتماد على رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ الميلاد (بالنسبة لغير المشغلين).
- **المقاربة باعتماد تقنية "Soundex" المبرمجة على "SAS":** تقوم أساسا على احتساب المسافة بين جميع الوحدات الموجودة في سجل الإدارة العامة للأداءات و الوحدات الموجودة في سجل صندوق الضمان الاجتماعي. ويقع الحصول على هذه المسافة باحتساب معدل بين مجموعة من المسافات تخص المتغيرات التالية: الاسم والعنوان و النشاط الاقتصادي.
- **عملية المصادقة:** يتم خلالها تمرير نتائج المقاربة الآلية للتثبت منها يدويا حيث توضع كل المعلومات الخاصة بالوحدات التي تمت مقاربتها ويقع اتخاذ القرار النهائي (صحيح أو خطأ).

ويتم خلال كل سداسية موافاة مصالح الإدارة العامة للأداءات و الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي بمذكّرة تتضمن إحصائيات حول مدى تقدم عملية مقاربة معطيات المؤسسات المشغلة والعملة غير الأجراء.

٤,٢. إسناد المعرف الإحصائي

يقع إسناد معرّف إحصائي لكل مؤسسة موجودة بالسجل و ذلك قصد استعماله في إنجاز المسوح الاقتصادية. وتعتبر هذه العملية ضرورية في ظل غياب معرّف موحّد أو مشترك للمؤسسة حيث أن كل هيكل إداري يعتمد المعرّف الإداري الخاص به. و تتم هذه العملية بالاعتماد على برمجية "SAS" التي تقوم بإسناد المعرّف الإحصائي بصفة آلية لكل معرّف جبائي.

٤,٣. ترميز المتغيرات

نظرا لتعدد التصانيف المستعملة من قبل مختلف الهياكل الإدارية واختلافها مقارنة بالتصانيف الإحصائية، يقوم المعهد بإعادة ترميز أهم المتغيرات في السجل وفقا للتصانيف الإحصائية الرسمية.

- **ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسة:**

تتم عملية ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسة بالاعتماد أساسا على جداول المرور التي قام المعهد بوضعها بين التصانيف الإدارية و التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية. و لئن تمكن هذه الطريقة من ترميز الجزء الأكبر من نشاط المؤسسات، فإن بعض الأنشطة يتعذر ترميزها بهذه الطريقة إذ يوافق الرمز الواحد في التصنيف الإداري عدة رموز في التصنيف الإحصائي (N–1). ويتم في هذه الحالة اللجوء إلى ترميز النشاط يدويا بالاعتماد على التصاريح التي تقوم بها المؤسسة والمدونة بالسجلات الإدارية، وفي بعض الحالات، يتم الاعتماد على مصادر أخرى مثل مواقع واب المؤسسات ونتائج المسوح الاقتصادية نظرا لعدم توفر الدقة المطلوبة في السجلات الإدارية.

و يقع سنويا ترميز نشاط حوالي ٦٠ ألف مؤسسة، منها ٤٥ ألف إحداثات جديدة و١٥ ألف حالات تغيير في النشاط الرئيسي. ويقوم المعهد باستعمال التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية والذي يتماشى مع التصانيف الدولية (CITIrev4, NACErev2).

و قد كان السجل الوطني للمؤسسات من أول المستعملين للتصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٩ حيث باشر المعهد عملية الترميز وفق تصنيف ٢٠٠٩ إلى جانب تصنيف ١٩٩٦ منذ سنة ٢٠١٠ (نسخة سجل المؤسسات لسنة ٢٠٠٩). و قام في وقت لاحق بترميز النسخ السابقة للسجل (١٩٩٦-٢٠٠٨) وفق تصنيف ٢٠٠٩. و تواصلت عملية الترميز وفق التصنيفين ١٩٩٦ و٢٠٠٩ طيلة أربع سنوات على التوالي (٢٠٠٩-٢٠١٢). ثم تم الاكتفاء باستعمال تصنيف ٢٠٠٩ بداية من نسخة السجل لسنة ٢٠١٣.

وإضافة إلى تعدد التصانيف المستعملة، فإن غياب الدقة في بعض التصاريح الإدارية يشكل عائقا أثناء عملية ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسة مما يسبب إما عدم ترميز نشاط المؤسسة أو ترميزه على مستوى ٢ أو ٣ رموز (عدد الحالات لا يتجاوز ١٪) :

- **مثال عدد ١: "Artisan des métiers de prestation de services"** : في هذا المثال، لا يمكن تصنيف نشاط المؤسسة وفق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية كليا لعدم وضوح نوعية النشاط.
- **مثال عدد٢: "Industrie textile"** : في هذه الحالة، يتم ترميز نشاط المؤسسة على مستوى رمزين (13XX) نظرا لعدم توفر الدقة المطلوبة لترميز النشاط على مستوى ٤ رموز.

- **ترميز عنوان المؤسسة:**

يتم سنويا ترميز عناوين المؤسسات حسب المعتمديات. و يقع الاعتماد على العناوين المصرح بها في السجلات الإدارية وتحيينها باعتماد العناوين الموجودة في نتائج المسوح الاقتصادية.

٤,٤. تحيين السجل و إصدار النسخة السنوية

في موفى شهر جويلية من كل سنة، يتم إصدار النسخة الجديدة من السجل الوطني للمؤسسات والتي تحتوي على جميع المؤسسات الناشطة يوم ٣١ ديسمبر من السنة التي تسبقها. ويتم إقصاء المؤسسات المضمحلة مقابل إدماج الإحداثات الجديدة، حيث يقع غلق ما يقارب ٢٥ ألف مؤسسة سنويا فيما يتم إحداث نحو ٤٥ ألف مؤسسة سنويا.

٤,٥. تحيين مستودع البيانات (datawarehouse)

إثر الانتهاء من وضع النسخة السنوية من السجل، يتم تحيين مستودع البيانات (Datawarehouse) و الذي يضم جميع المتغيرات في السجل لجميع السنوات المتوفرة (يضم حاليا سنوات ١٩٩٦-٢٠١٥). وتستخدم قاعدة البيانات هذه في استخراج الإحصائيات المتعلقة بتطور عدد المؤسسات و الأجراء بالإضافة الى متابعة ديمغرافية المؤسسات.

٥. مراقبة و تحسين جودة السجل

يعتبر تحديد مستوى جودة البيانات مطلبا مهما من قبل جميع المستخدمين. ولاحتساب وتحسين جودة محتوى سجل المؤسسات، عمل المعهد من ناحية أولى على مزيد تنويع المصادر المستعملة وثانيا على تطوير نماذج إحصائية لتقدير المتغيرات الرئيسية: وضعية النشاط والعنوان والنشاط الاقتصادي وعدد الأجراء.

٥,١. وضعية النشاط (مؤسسة ناشطة أو مغلقة)

يعتمد السجل أساسا على المعطيات المصرح بها لدى الإدارة وهي معطيات تتأثر بجودة التصاريح ومدى دقتها ومطابقتها للواقع. وهو ما ينتج وجود مؤسسات مسجلة إداريا في "وضعية نشاط" و لكنها متوقفة أو مضمحلة اقتصاديا. وقد لوحظ في هذا الإطار أن تاريخ تسجيل التوقف

عن النشاط يختلف عن التاريخ الفعلي للتوقف إذ أن ٢٥٪ من المؤسسات المضمحلة تصرح بتوقفها عن النشاط بعد سنتين أو أكثر من تاريخ توقفها الفعلي. ولذلك تم وضع منهجية إحصائية لتقدير وضعية النشاط لكل مؤسسة مسجلة في السجل و ذلك بالاعتماد على مؤشرات النشاط (التصاريح الإدارية) وكذلك على نتائج المسوح الميدانية. وقد تبين أن حوالي ١٥ ٪ من المؤسسات غير المشغلة لأجراء هي مؤسسات غير ناشطة فعليا.

٥,٢. العنوان

أكدت المبادئ التوجيهية الدولية بشأن سجلات المؤسسات ضرورة تسجيل عنوان المؤسسة على المستوى الأكثر تفصيلا (الولاية، المعتمدية، الترقيم البريدي، اسم الشارع، الرقم في الشارع، رقم الهاتف، موقع الواب، البريد الإلكتروني). وتعتبر التصاريح الإدارية الخاصة بالعنوان في بعض الحالات غير دقيقة أو غير محيّنة، وحسب نتائج المسوح الميدانية فإن نسب التصاريح غير الدقيقة تقدر بـــ١٤٪ بالنسبة للمؤسسات الصغرى و ٨٪ للمؤسسات التي تشغل أكثر من ستة أجراء.

وبهدف تحسين جودة العنوان، طوّر المعهد نموذجا إحصائيا يحدد عنوان المؤسسة على أساس ترتيب الأولوية بين المصادر الإحصائية والإدارية حسب جودة العنوان. وتعتبر هذه المنهجية محدودة بالنسبة للمؤسسات الصغرى حيث لا تتجاوز عدد مصادرها الإثنين (٢). مع الإشارة إلى أن العنوان على مستوى الولاية يعتبر دقيقا.

٥,٣. النشاط الرئيسي

يعرّف دليل سجلات المؤسسات النشاط الرئيسي للمؤسسة كونه النشاط الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للمؤسسة. وفي غياب المعلومات التفصيلية حول القيمة المضافة لكل نشاط تقوم به المؤسسة يتم تحديد النشاط الرئيسي في السجل بالاعتماد على تصاريح المؤسسة. وتتميز هذه

التصاريح في بعض الحالات بـــ:

- غياب التفاصيل الضرورية لتحديد رمز النشاط حسب التصنيف الوطني للأنشطة،
- التأخر في التحيين عند تغيير المؤسسة للنشاط.

لتحسين جودة متغيرة النشاط الرئيسي لكل مؤسسة، قام المعهد بتنويع المصادر المعتمدة من معطيات إدارية و نتائج المسوح الاقتصادية: معرفة المنتجات الموردة والمصدرة مثلا من خلال جذاذات التجارة الخارجية (الديوانة) يمكّن من تحديد رمز النشاط الاقتصادي بدقة .

٥,٤. عدد الأجراء

لتحديد عدد الأجراء و حجم الأجور، يعتمد السجل الإحصائي للمؤسسات على جذاذات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعتبر المصدر الإداري الأكثر تغطية للمشتغلين (أجراء ومستقلين). ولمعرفة مدى تمثيلية هذه المتغيرة، قام المعهد بمقارنة المعلومات حول المشتغلين في السجل مع معطيات المسح الوطني حول التشغيل (لدى الأسر). وقد بينت هذه المقارنة أن السجل يغطي ٧٠٪ من المشتغلين في القطاع الخاص الغير فلاحي و انه يغطي ٩٠٪ إذا استثنينا قطاع البناء.

٥,٥. رقم المعاملات

تعتبر سجلات الإدارة العامّة للأداءات المصدر الأساسي لمعرفة أرقام معاملات المؤسسات. وتحتوي هذه السجلات على نوعين من المؤسسات:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي (تصرح بقوائم مالية سنوية)
- المؤسسات الخاضعة للنظام التقديري (لا تمسك حسابات سنوية)

وفي ظل وجود بعض المؤسسات التي لا تقوم بالتصاريح الجبائية في وقتها، وضع المعهد نماذج إحصائية لتقدير رقم المعاملات لهذه الحالات. و تختلف طرق تقدير رقم المعاملات حسب نوع

المؤسسة:

- **بالنسبة للمؤسسات الكبرى:** يتم استجوابها كليا في المسح السنوي حول الأنشطة الاقتصادية، و في حال عدم الإجابة يتم البحث عن المعلومة باستعمال طرق أخرى مثل الأنترنات.
- **بالنسبة للمؤسسات المصدرة كليا:** يتم اعتماد حجم الصادرات كمصدر لتقدير رقم المعاملات.
- **بالنسبة لبقية مؤسسات النظام الحقيقي (المحاسبي):** يتم الاعتماد على عدة طرق منها:
  - ✓ التقدير اعتمادا على أرقام معاملات المؤسسة للسنوات الفارطة،
  - ✓ التقدير باستعمال نظرية الأجوار (المؤسسات المتشابهة)
  - ✓ التقدير باستعمال معطيات اخرى في حال توفرها مثل حجم الأجور و الأرباح.
- **بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للنظام التقديري:** يعد المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى (٢٠٠٢-٢٠٠٧-٢٠٠٩) المصدر الوحيد لتقدير رقم المعاملات.

٦. محتوى السجل

يحتوي السجل على كل المؤسسات المسجلة سواء كانت مشغلة أو غير مشغلة، الخاضعة للنظام الحقيقي أو التقديري، شخص طبيعي أو معنوي... و يشمل السجل أربع أنواع من المؤسسات وهي مؤسسات القطاع الخاص والإدارات والجمعيات والمؤسسات العمومية.

و يضم السجل مجموعة هامة من المعطيات حول المؤسسات، لعل أبرزها:

- **معلومات خاصة بتعريف المؤسسة:** المعرف الإحصائي والمعرف الجبائي ومعرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واسم المؤسسة والعنوان والترقيم البريدي والمعتمدية والولاية والهاتف والبريد الإلكتروني...

- **معلومات عن خصائص المؤسسة:** الصيغة القانونية وجنسية المؤسسة وصيغة التصدير (مصدّرة كليا أو غير مصدّرة) و النظام المحاسبي (تخضع لنظام حقيقي أو تقديري) والنشاط الاقتصادي الرئيسي وتاريخ إنشاء وتاريخ غلق المؤسسة...
- **معلومات عن حجم المؤسسة:** عدد الأجراء وحجم الأجور ورقم المعاملات وحجم الأرباح أو الخسارة وحجم و قيمة الواردات و الصّادرات لكل منتوج...

٧. التنسيق بين التصانيف الإدارية و التصانيف الإحصائية

٧,١. التصانيف الإدارية المستعملة

تتعدد المفاهيم والتصانيف المستعملة من قبل مختلف الهياكل الإدارية حيث يعتمد كل هيكل إداري على تصانيف و مصطلحات متجانسة مع طبيعة نشاطه و أهدافه الإدارية. ومن بين هذه الهياكل نذكر بالأساس:

- **الإدارة العامة للآداءات:** تعتمد على تصنيف خاص للأنشطة لسنة ١٩٧٥ ويتم تحيينه من حين الى آخر ليتماشى مع النسيج الاقتصادي ،أغلب مكوناته متطابقة مع التصنيف الوطني للأنشطة و التصانيف الدولية.
- **الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي:** يعتمد على تصنيف الأنشطة الاقتصادية لسنة ١٩٦١ في ترميز النشاط الرئيسي للمؤجرين. إلا أن استعمال هذا التصنيف، بالرغم من تحيينه بطريقة غير متجانسة مع التصنيفات الدولية، يسبب بعض الصعوبات في ترميز أنشطة المؤسسات المتوسطة والكبرى. كما يستعمل الصندوق تصنيفا خاصا بالمهن لترميز نشاط العملة غير الأجراء (المستقلين).

- **الإدارة العامة للديوانة (الجمارك):** تعتمد على تصنيف التجارة الخارجية NSH الذي يتماشى مع التصانيف الدولية لمتابعة السّلع المورّدة والمصدّرة و قد وضع المعهد جداول مرور تمكن من ترميز نشاط المؤسسة انطلاقا أساسا من المنتوجات المصدرة.
- **وكالة النهوض بالصناعة والتجديد:** تستعمل الوكالة التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية.

يلخّص الجدول الموالي مختلف المصادر الإدارية المستعملة في السجل والتصانيف التي تقوم باستعمالها:

جدول ٢ : تصانيف الانشطة الاقتصادية المستعملة في المصادر الإدارية

المصدر		التصانيف المستعملة
الإدارة العامة للأداءات (DGI)		تصنيف إدارة الأداءات (٦٠٠ رمز)
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)	المؤجرين	تصنيف الأنشطة لسنة ١٩٦١ (٤٠٠ رمز)
	العملة غير الأجراء	تصنيف المهن
الديوانة أو الجمارك (DOUANE)		NSH
وكالة النهوض بالصناعة و التجديد (APII)		التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية

٧,٢. التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية

قام المعهد الوطني للإحصاء، منذ إنشائه، باستعمال جملة من التصانيف الإحصائية للأنشطة الاقتصادية، لعل أبرزها:

- تصنيف الأنشطة الاقتصادية لسنة ١٩٦١ (NAE)،

- تصنيف الأنشطة و المنتجات لسنة ١٩٨٣ (NAP)،
- التصنيف العام للأنشطة الاقتصادية لسنة ١٩٩١ (NGAE)،
- التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة ١٩٩٦ (NAT1996) و الذي يتماشى مع التصانيف الدولية "NACE Rev1" و "CITI Rev3"،
- التصنيف التونسي للأنشطة الإقتصادية لسنة ٢٠٠٩ (NAT2009) و الذي يتماشى مع التصانيف الدولية "NACE Rev2" و "CITI Rev4".

ويتم استعمال التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية في جميع المجالات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، نذكر منها:

- ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسات في السجل الوطني للمؤسسات،
- ترميز الأنشطة الخاصة بالمؤسسات في نتائج المسوحات الاقتصادية،
- ترميز القطاعات في الحسابات القومية،
- إعداد بيانات الانشطة الاقتصادية للسكان والمشتغلين في التعداد العامّ للسكان والسكنى والمسوح حول الأسر،
- إنتاج الإحصائيات الرسمية حسب النشاط الاقتصادي...

٧,٣. أهمية توحيد التصانيف في العمل الإحصائي.

من أهم الأسباب التي تدعو إلى ضرورة توحيد المفاهيم و التصانيف الإحصائية نذكر:

- تسهيل إجراء الدراسات والمقارنات الإحصائية،
- تجانس وتناسق المعلومات والبيانات،
- رصد الفجوات في المؤشرات الإحصائية،
- تجنب التضارب في البيانات والمؤشرات بين مختلف الجهات المنتجة للمعلومة الإحصائية،

- انتظام دورية البيانات الإحصائية...

وفي هذا النطاق، تم تكوين فريق عمل يتكون من ممثلين عن المعهد الوطني للإحصاء وعن مختلف الهياكل الإدارية المعنية مهمته تعميم تطبيق استعمال التصانيف الإحصائية الرسمية في قواعد بياناتها. ونظرا للصبغة الرسمية التي يكتسيها التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٩ وتجانسه مع التصانيف الدولية، أجمع المشاركون على ضرورة استعماله واستغلال العمل الذي أنجز في ترميز المؤسسات الموجودة بالسجل الوطني للمؤسسات لتطبيق استعمال هذا التصنيف في إعادة ترميز معطياتها.

٨. استعمال السجل كقاعدة لسحب العيّنات و تقدير نتائج المسوح الاقتصادية

يمثل السجل الوطني للمؤسسات قاعدة البيانات الأساسية المستعملة في استخراج عينات المسوح الاقتصادية داخل وخارج المعهد الوطني للإحصاء. كما يتم استعمال السجل في تقدير نتائج مختلف المسوح بالاعتماد على المعطيات المدرجة فيه مثل رقم المعاملات وعدد الأجراء النشاط الاقتصادي وحجم المؤسسة،... علما وأن جميع المسوح الاقتصادية الهيكلية والظرفية تعتمد على الوحدة الاحصائية "مؤسسة" للقيام بعمليات الاستجواب التي تدار بطريقة مباشرة عبر مخاطبة الفرع الرئيسي للمؤسسة.

و فيما يلي قائمة أهم المسوح الاقتصادية التي تستعمل السجل:

❖ **المسوح الهيكلية داخل المعهد:**

- **المسح السنوي حول الأنشطة الاقتصادية:** يهدف هذا المسح بالأساس إلى إنتاج بيانات منتظمة حول المؤسسات حسب القطاع وإلى توفير المعلومات اللازمة لإعداد الحسابات القومية. و يشمل هذا المسح المؤسسات المشغلة لستة أجراء أو أكثر.

- **المسح حول استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من قبل المؤسسات:** يتم إنجاز هذا المسح مرة كل سنتين ويهدف إلى متابعة تقدم استخدام المؤسسات لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأكثر تمثيلا في مجالات الحوسبة (الشبكات) و الاتصالات (الإنترنت). و يشمل هذا المسح المؤسسات المشغلة لستة أجراء أو أكثر.
- **المسح حول التشغيل و الأجور:** ينجز هذا المسح مرة كل سنتين و يهدف إلى جمع معلومات حول تطور عدد الأجراء و متابعة حركة الأجراء حسب التصنيف المهني.
- **المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى:** يهدف هذا المسح إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية في الجزء القريب من النظام المحاسبي للمؤسسات و جمع معلومات مفصلة حول التشغيل.

❖ **المسوح الظرفية داخل المعهد:**

- **مسح مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج :** يهدف هذا المسح إلى احتساب تطور أسعار المنتوجات الصناعية الموجهة إلى السوق المحلية عند الإنتاج. تتكون العينة من مجموعة من المنتوجات و المؤسسات. يقع سحب عينة المؤسسات بالاعتماد على السجل الإحصائي للمؤسسات عبر متغيرات السحب التالية : النشاط الرئيسي و رقم المعاملات.
- **مسح مؤشر الإنتاج الصناعي** : يهدف هذا المسح إلى معرفة تطور الانتاج الصناعي المخصّص للسوق المحلية (الكمية) ويقع سحب العينة بالرجوع إلى السجل وذلك عبر متغيرات السحب التالية : النشاط الرئيسي وعدد الأجراء ورقم المعاملات. ولاستكمال المؤشرات الخاصة بالإنتاج يتمّ استغلال بعض المصادر الإدارية وكذلك الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية.

❖ **المسوح خارج المعهد:**

- **المسح السنوي حول مناخ الأعمال و القدرة التنافسية لدى المؤسسات:** يقوم المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بهذا المسح بهدف رسم صورة واضحة عن مناخ الأعمال في تونس، مما يسهّل عملية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتطوير القدرة التنافسية ودعم المؤسسات التي تواجه صعوبات.

جدول ٣: قائمة المسوح الاقتصادية

المسح	الدورية	التغطية	العينة	النشر
المسح الوطني حول النشطة الاقتصادية	سنوي	المؤسسات التي تشغل ٦ أجراء أو أكثر	٩٠٠٠	مسح يستعمل أساسا من طرف الحسابات القومية
تكنولوجيات المعلومات والاتصال	مرة كل سنتين	المؤسسات التي تشغل ٦ أجراء أو أكثر		نشرية على موقع الواب
مسح المؤسسات الصغرى	خماسي (٢٠١٢)	المؤسسات التي تشغل ٥ أجراء أو اقل	14407	نشرية على موقع الواب
التشغيل والأجور	مرة كل سنتين	المؤسسات التي تشغل ٦ أجراء أو أكثر	٩٠٦٠	نشرية على موقع الواب
التجارة الداخلية (مسح تجريبي)	مشروع مسح يالتعاون مع وزارة التجارة	مؤسسات قطاع التجارة	٣٣١٦	
مسح حول إدماج الشبان في سوق الشغل لدى المؤسسات	مسح خاص بمنظمة العمل الدولية	المؤسسات التي تشغل ٦ أجراء أو أكثر	٧٣٨	وقع نشر نتائج المسح من طرف منظمة العمل الدولية

٩. سجلّ فروع المؤسسات

نظرا لأهمية الإحصائيات الجهوية عامة وضرورة إنشاء حسابات جهوية خاصة فإن إرساء سجل وطني لفروع المؤسسات بات ضرورة ملحّة. و في هذا الإطار تم الشروع في بعث سجل وطني لفروع المؤسسات من خلال دراسة جميع المعطيات الإدارية المتوفرة والتي من الممكن

استعمالها في إحداث و تحيين سجل لفروع المؤسسات، و هي بالأساس:

- **سجلات الإدارة العامة للأداءات:** تحتوي على أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ مؤسسة في حالة نشاط من بينها حوالي ١١,٠٠٠ مؤسسة لديها فروع و يبلغ مجموع هذه الفروع حوالي ١٧,٠٠٠ فرعا. وتحتوي هذه السجلات خاصة على المعطيات التالية: المعرف والعنوان والنشاط الاقتصادي وتاريخ بداية النشاط و نهايته....
- **سجلات الأجراء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:** تخص جميع الأجراء العاملين في القطاع الخاص و تحتوي على المعلومات التي تخص تعريف الأجير و المؤسسة العامل بها على حدّ سواء (المعرف والاسم والعنوان وحجم الأجور...). إلا ان هذه السجلات تشمل معرف المؤسسة فقط و لا تشير إلى أي فرع ينتمي الأجير وبالتالي فإن الرابط بين كل أجير وفرع المؤسسة الذي يشتغل به مفقود.
- **سجلات الشركة التونسية للكهرباء و الغاز:** تحتوي على جميع أرقام العدادات الكهربائية ونوعية استعمالها (محل سكني أو تجاري). و بالنسبة للمحلات التجارية، توجد معلومات بالإمكان استعمالها لمقاربة المعطيات مثل المعرف الجبائي و رقم بطاقة التعريف الوطنية.

و في مرحلة ثانية، قام المعهد بإضافة باب إلى استمارة المسح الوطني حول التشغيل والأجور يخص عدد الفروع بالمؤسسات وعدد الأجراء في كل فرع وذلك للتأكد من مدى جدوى المنهجية الإحصائية لتحديد سجل الفروع باستعمال المصادر الإدارية المتوفرة. وقد أفرزت النتائج إلى إمكانية الاعتماد على سجلات الوحدات المحلية للإدارة العامة للأداءات و كذلك سجلات الأجراء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كنواة أساسية لتحيين سجل فروع المؤسسات.

و يمكن من جهة أخرى الاعتماد على سجلات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتحيين عناوين الفروع إذ أن هذه الملفات تحتوي بالضرورة على جميع العناوين الصحيحة لفروع المؤسسات (ضرورة تواجد مولد كهربائي في كل فرع). و تمت إلى حدّ الآن مقاربة جزء هام من هذه

السجلات مع سجل المؤسسات.

وفي ظل غياب الرابط بين كل أجير والفرع الذي يعمل به، قام المعهد بوضع منهجية إحصائية تمكن من إنشاء و تحيين سجل الفروع و ذلك بالاعتماد على مقاربة إحصائية لعناوين الأجراء مع عناوين الفروع ومقاربة كل أجير مع فرع المؤسسة الأقرب له. و تقتضي عملية المقاربة، بداية، القيام بترميز عناوين كل من فروع المؤسسات والأجراء حسب المعتمدية. و تم إلى حد الآن ترميز عناوين الأجراء للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٥ حسب المعتمدية كما تمت عملية المقاربة بين الأجراء وفروع المؤسسات لهذه السنوات. وتم إصدار سجل فروع المؤسسات للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٥. وباعتبار أن سجلّ فروع المؤسسات يمكّن من إنتاج إحصائيات حول عدد الأجراء و حجم الأجور حسب النشاط الاقتصادي والجهات (ما لم يكن بالإمكان استخراجه باستعمال سجلّ المؤسسات) فقد تم مدّ الحسابات القومية بهذه المعطيات قصد استعمالها في إنتاج الحسابات الجهوية.

١٠. النشريات و الدراسات

١٠,١. النشرية السنوية الخاصة بإحصائيات سجل المؤسسات

تم الشروع في إصدار نشرية سنوية خاصة بالسجل الوطني للمؤسسات منذ سنة ٢٠١١. وتندرج هذه النشرية في نطاق نشر أهم الإحصائيات حول معطيات السجل خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٦ و ٢٠١٥. و تهتم هذه النشرية، في جزئها الأول بتعريف السجل، تقديم محتواه ونوعية المعطيات التي يشملها وكيفية التصرف فيه وتحسين جودته. كما تحتوي هذه النشرية على مجموعة من الإحصائيات حول عدد المؤسسات و الأجراء في القطاع الخاص الغير فلاحي:

- إحصائيات حول عدد المؤسسات حسب السنة، النشاط الرئيسي، حجم المؤسسة، الصبغة القانونية، الولاية، المعتمدية، صيغة التصدير و جنسيّة المؤسسة.

- إحصائيات حول عدد الأجراء حسب السنة والنشاط الرئيسي وحجم المؤسسة والصبغة القانونية وصيغة التصدير و جنسية المؤسسة.
- إحصائيات حول ديمغرافية المؤسسات (عدد المؤسسات المحدثة و المضمحلة و متابعة مدى عيش المؤسسة) حسب السنة والنشاط الرئيسي وحجم المؤسسة والصبغة القانونية والولاية وصيغة التصدير وجنسية المؤسسة.

رسم توضيحي ٢ : النشرية السنوية للسجل بموقع واب المعهد

١٠,٢. الدراسات الاقتصادية

تم إنجاز دراسة حول مدى حركية المؤسسات وإحداثات الشغل في تونس بالتعاون مع البنك الدولي بالاعتماد على المعطيات الموجودة في السجل الوطني للمؤسسات. و تتناول هذه الدراسة إحداثات الشغل في القطاع الخاص بتونس خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٦ و ٢٠١٠. وخلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- مقارنة بالدول المتقدمة، يعتبر قطاع المؤسسات الخاصة في تونس ذا طاقة تشغيلية ضعيفة و لم يتوصل إلى مواكبة التطور الكبير و المتزايد لطالبي الشغل،
- مساهمة المؤسسات المتوسطة و الكبيرة في إحداث مواطن الشغل تعدّ ضعيفة جدّا مقارنة بمساهمة المؤسسات الفردية حيث أن ٢ من ٥ إحداثات شغل تتم عبر مؤسسات فردية،
- الترابط بين حجم المؤسسات وعمرها من جهة وأدائها من جهة أخرى على مستوى الإنتاجية والربحية يبدو ترابطا منخفضا نسبيّا،
- تتركّز إحداثات الشغل صلب المؤسسات الشابة و لولا إحداثات المؤسسات لما تطور عدد المشتغلين،
- ركود على مستوى حركية المؤسسات المشغلة، إذ أن عددا محدودا من المؤسسات تتمكن من التطور في مستوى حجمها و خلق مواطن شغل جديدة،
- العلاقة بين الربحية و الإنتاجية و خلق فرص العمل منخفضة جدا ما يجعل من الضروري تسليط الضوء على نقاط الضعف الخطيرة في نسق إعادة توجيه اليد العاملة بغاية تطوير الإنتاجية.

رسم توضيحي ٣ : النشرية الخاصة بدراسة حركية المؤسسات بموقع واب المعهد

الخلاصة و التوصيات

أنشأت تونس سجلا إحصائيا للمؤسسات يعتمد على المصادر الإدارية ويغطي مؤسسات القطاع الخاص والإدارات والجمعيات والمؤسسات العمومية و يضم أساسا متغيرات تعريفية و العنوان والنشاط الرئيسي وعدد الأجراء وحجم الأجور ورقم المعاملات ورقم الأرباح أو الخسارة وحجم المبادلات التجارية. وقد تم تطوير منهجيّات إحصائية لمقاربة المعرّفات و كذلك لمراقبة وتحسين جودة أهم متغيرات السجل. و تخضع معطيات السجل الفردية لأحكام السرّية المبينة في المادة ٥ من قانون النظام الوطني للإحصاء إذ لا يمكن نشر المعطيات الفردية حول المؤسسات ولا يمكن استعمالها إلا لغايات إحصائية.

و بالرجوع إلى تجربة تونس في هذا المجال والتي انطلقت سنة ١٩٩٤ بسن إطار قانوني ثم عملت على تنويع المصادر و تطوير منهجيات إحصائية لمقاربة المعرّفات وترميز المتغيرات وتحسين جودة المعلومات الخاصة بوضعية النشاط والعنوان والنشاط ومتغيرات الحجم، وجب الإشارة إلى التوصيات التالية:

- وجود إطار قانوني ينظم النفاذ إلى المصادر الإدارية لوحده لا يكفي: يجب تطوير علاقة شراكة بين المسؤولين عن السجل والإدارات مصادر الجذاذات من جهة و بين المسؤولين عن السجل و المسؤولين عن المسوح الاقتصادية من جهة أخرى. تقوم هذه العلاقة على تبادل التصانيف و تعميم استعمالها و كذلك المصادقة على جداول مرور المعرّفات. أمّا العلاقة مع المشرفين على المسوح فهي تهدف إلى مراقبة و تحسين جودة المعطيات و ضبط رزنامة تساعد على تطوير المسوح.
- التفرقة بين الأعمال الإحصائية و الأعمال الإدارية: عدم وجود معرف مشترك أو موحّد للمؤسسة لا يقف حاجزا أمام استعمال المصادر الإدارية لإحداث و تحيين سجل المؤسسات

وذلك بتطوير برمجيات تساعد على مقاربة المعرّفات. ما يجب تجنّبه هو أن يتدخل جهاز الإحصاء في العمل الإداري عبر إشرافه على إرساء معرّف للمؤسسة وهو ما يعتبر عملا إداريا يؤثر بطريقة أو بأخرى على الهدف الإحصائي للسجل.

- تطوير منهجيات مقاربة المعرّفات وترميز المتغيرات : في انتظار توحيد المعرّفات بين الهياكل الإدارية واستعمالها للتصانيف الإحصائية، لا بد من تطوير منهجية المقاربة والترميز وذلك بوضع برمجيات قياس للمسافة بين الأسماء والعناوين والأنشطة وجداول مرور بين التصانيف.
- مراقبة وتحسين الجودة : يأتي ذلك بتنويع المصادر الإدارية ووضع منهجيات إحصائية لتقدير وضعية النشاط والنشاط الرئيسي والعنوان والحجم وكذلك عبر التنسيق مع المشرفين على الملفات الإدارية لإدراج مثلا متغيرات بطريقة مختلفة أو لإضافة أسئلة للاستمارات الإدارية.